نقيضه بالحقيقة وانما ظن به انه نقيض ؛ ولذلك نقض هذا انما يكون بأن يظهر 30-35
ذلك الشيء الذي ركّب معه حتى ظن انه لزم عن وضعه رفعه وعن ايجابه سلبه.

وجميع المغالطات التي تأتلف من هذا الوضع اذا تؤملت ظهر ان هذا هو سببها ، مثل قولهم : ارأيت يا هذا اليس مستحيلاً ان يكون موجود عن غير موجود؟ فاذا قال : نعم ، قال : اليس هذا الفرس فرس موجود عن غير موجود فرسا ، فإذن يكون موجود عن غير موجود وعن موجود معًا ؛ وذلك ان الموجود في القول الأول اخذ بسيطًا ، وفي الثاني مركّبًا ، فأنتج النقيض بسيطًا ، وليس يمتنع في الموجود البسيط ان يكون غير الموجود المركّب ، اعني ان يكون الموجود المطلق غير موجود فرسا. وكذلك المغالطة التي يقال فيها : اليس ان يحلف المرء برًّا حسن وان 180b-5
يحلف فاجرًا قبيح؟ فاذن ان يحلف قبيح وحسن معًا ، وذلك ان الحلف لم يؤخذ في القولين بسيطًا وانما اخذ مركبًا مع شيئين متضادين ، فظن انه يلزم عن ذلك ان يكون هو في نفسه متضادًا ، ولو اخذ «يحلف» بسيطًا ومطلقًا في الموضعين لكان مستحيلاً ان يظن[2] انه عرض له عن وضعه رفعه. ومن هذا الجنس قولهم : أرأيت الصحة اليست خيرًا؟ وهي للشرير شر ، فالصحة خير وشر معًا ، ومثل قولهم : اليس الغنى[3] لمن يستعمل المال في حقه خير؟ وهو للاشرار شر ، فالغنى[4] خير وشر 10-15
معًا ، الى غير ذلك من المباكتات التي يستعملها ارسطو في هذا الباب فهي كلها داخلة في هذا الجنس. والسبب فيه هو هذا السبب بعينه ، ووجه نقضها هو هذا الوجه بعينه ، اعني ان نتأمل حال المقدمات في انفسها وحالها عند النتيجة فيعرف الشيء الذي به تختلف ، اذ كان لا يمكن ان يلزم عن الشيء نقيضه ، ولا يظن به ذلك اذا اخذ بسيطًا بل اذا اخذ مركبًا كما قلنا.

— 26 —

— ٢٦ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب]

قال : وينبغي للمجيب ان يتأمل القول المبكّت الذي يعرض من قبل اهمال 181a
شروط النقيض. اما اولاً فهل ذلك القول منتج لنقيض الوضع ام لا؟ ثم ان كان

منتجًا تأملنا هل الحدّ الأوسط مأخوذ في المقدمتين بحال واحدة او بحالين مختلفين؟ وهل الطرفان الأكبر والأصغر هما بأعيانهما المأخوذان في النتيجة بحالة[1] واحدة ام بحالة تختلف؟ فإنه اذا تحفّظ بهذه الأشياء لم يحدث عليه تبكيت من هذا الباب ، واذا سئل عن شيء واحد مرتين هل هو كذا أو ليس بكذا فلا يسلّمه مطلقًا ولكن[2] يقول : هو كذا من جهة كذا[3] وليس بكذا من جهة كذا ، مثل ان يسئل : هل الاثنان ضعف او غير ضعف؟ فيقول : هي[4] ضعف لكذا وليست ضعفًا لكذا. والمغالطات التي تكون من هذا الباب هي مثل القائل : اليس من يعرف الشيء لا يجهله ، ومن يجهل الشيء لا يعرفه؟ فإذا قيل نعم ، قيل : وانت تعرف زيدًا انه زيد ولا تعرف انه موسيقار ، فأنت تعرفه وتجهله معًا.

— 30 —

— ٢٧ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن جمع عدة مسائل في مسألة واحدة]

قال : وأكثر ما ينبغي ان يتحفظ في المسائل التي تجمع مسئلتين في مسئلة واحدة الايجاب فيها بالأمرين المتقابلين اذا كانا موجودين في ذينك الشيئين اللذين سُئل 1b-15
عنهما كأنهما[1] شيء واحد. مثل ان يُسئل عن رجلين احدهما صالح والآخر طالح فيقال : هل فلان وفلان صالح او طالح ! فيقول القائل : هما صالح وطالح لأن ذلك صادق على مجموعهما ، أو هما لا صالح ولا طالح لأن ذلك ايضًا صادق عليهما معًا. فانه اذا كان الجواب هكذا امكن للسوفسطائيين[2] مغالطة كثيرة وذلك انهم يقولون : ان كان كلاهما صالحًا وطالحًا فالصالح هو بعينه طالح والطالح صالح ، أو الطالح هو لا طالح[3] والصالح[4] لا صالح.

قال : وليس يبرئ من هذا التغليط ان يأتي بلفظ الجمع ان كانت جماعة ، ولا 20
بلفظ التثنية ان كانا اثنين. فلذلك لا ينبغي ان يكون الجواب في امثال هذه الأشياء بالمتقابلات وان كانت صادقة ، فانه يفتح للمشاغبين بابًا كبيرًا ، وان كان بيّنًا انه